الأمم المتحدة

A/79/128

الجمعية العامة

Distr.: General
9 July 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 99 (ج) من القائمة الأولية*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي صدر بها تكليف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2023 إلى حزيران/يونيه 2024، وفقا لقرار الجمعية العامة 56/78 وقد واصل المركز الإقليمي تقديم المساعدة إلى الدول الأفريقية الأعضاء، بناء على طلبها، وإلى المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في أفريقيا لتعزيز السلام والأمن ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار من منظور محوره الإنسان. كما قام المركز بوضع مواد إعلامية ومواد خاصة بالتوعية، وتواصل استباقيا مع أصحاب المصلحة للمساعدة في تعزيز السلام ونزع السلاح. ونفذ بشكل مباشر أو بالعمل مع شركاء بصورة مشتركة ما مجموعه 22 نشاطا تدريبيا وتثقيفيا تقنيا وقانونيا ومتعلقا بالسياسات استفاد منها بشكل مباشر أو غير مباشر عدة آلاف من الأشخاص.

ووسع المركز الإقليمي نطاق تفاعله وتعاونه مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية سعيا إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق بين الأنشطة المنوطة به والارتقاء بها إلى المستوى الأمثل تماشيا مع خطته الاستراتيجية للفترة 2021–2026 التي تُوجت بالاتفاق في 17 تشرين الأول/أكتوبر على مصفوفة للتعاون بين الاتحاد الأفريقي ومكتب شؤون نزع السلاح تحدد ثمانية مجالات استراتيجية للتعاون دعما لمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام 2030.

* A/79/50.

020824 170724 24-12540 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويعرب الأمين العام عن خالص امتنانه للدول الأعضاء والشركاء لمساهماتهم المالية والعينية في المركز الإقليمي بهدف تمكينه من تنفيذ الأنشطة المنوطة به، ويشجعهم على الاستمرار في دعمهم وزيادته بما يتناسب مع التحديات المتنامية أمام تحديد الأسلحة والسلام والأمن داخل إفريقيا وخارجها. ويعرب الأمين العام عن امتنانه الخاص لحكومة توغو على دعمها العيني والمالي السنوي للمركز بوصفها البلد المضيف له.

أولا - مقدمة

1 - أثنت الجمعية العامة، في قرارها 56/78، بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لما يقدمه من دعم مطرد للدول الأعضاء في تنفيذ أنشطة نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة، وذلك من خلال الحلقات الدراسية والمؤتمرات، وبناء القدرات والتدريب، وتوفير الخبرة السياساتية والتقنية، والمعلومات وأنشطة الدعوة على الصعيدين الإقليمي والوطني، ورحبت بالأنشطة التي يضطلع بها المركز الإقليمي على الصعيد القاري لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء الأفريقية والتحديات الجديدة والمستجدة في المنطقة في مجالات نزع السلاح والسلام والأمن، بما يشمل الأمن البحري.

2 - ويعمل المركز الإقليمي مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل، والتحديد الصارم للأسلحة التقليدية في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق تعزيز وضع المعايير والامتثال للاتفاقات المتعددة الأطراف في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وبتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المتنوعين، والدعوة إلى حلول ملموسة وفعالة لدعم السلام والتنمية المستدامين في أفريقيا.

3 - ويقدم هذا التقرير عملا بالقرار 56/78، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها التاسعة والسبعين عن أنشطة المركز الإقليمي. ويغطي التقرير الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. ويرد في مرفق هذا التقرير بيان مالي عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز لعام 2023.

ثانيا - عمل المركز الإقليمي وولايته

4 - عملا بقرار الجمعية العامة 151/40 زاي، فإن المركز الإقليمي، الذي يوجد مقره في لومي، مكلف، بموجب ولايته، بتقديم الدعم التقني، عند الطلب، لمبادرات الدول الأعضاء الأفريقية وما تضطلع به من جهود أخرى من أجل تحقيق تدابير السلام، والحد من الأسلحة، ونزع السلاح في المنطقة.

ثالثا - مجالات الأنشطة الرئيسية

5 - واصل المركز الإقليمي دعم الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وشمل ذلك تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية والقانونية إلى الدول الأعضاء في المنطقة، بناء على طلبها، وتوفير منابر للحوار ودعم المبادرات الرامية إلى بناء الثقة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وقد استفاد المركز من تكنولوجيا الاتصالات الرقمية ومنصات الاجتماعات الافتراضية لتكملة الأنشطة التي تتطلب الحضور الشخصي من أجل تنفيذ ولايته في حدود الموارد المتاحة، ولا سيما من خلال التعاون مع العديد من المنظمات الإقليمية الأفريقية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واتحاد المغرب العربي، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن

الإفريقي والدول المجاورة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى مختلف كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية ومنظمات المجتمع المدني.

6 - وساهم المركز الإقليمي بنشاط في زيادة الوعي بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية الأفريقية وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في أفريقيا من خلال توفير معلومات قيمة وتوجيهات تقنية ومساعدة في تنفيذ الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

ألف - اتجاهات نزع السلاح في المنطقة والمخاطر والفرص الناشئة

7 - في سياق عالمي يتسم بعودة التوترات الجيوسياسية والنزاعات المسلحة إلى الظهور، إلى جانب الزيادة الكبيرة في النفقات العسكرية، يظل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا قضية ملحة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحديات الأمنية والإنمائية الأوسع نطاقا في جميع أنحاء القارة. ويدفع هذا الانتشار مجموعة من العوامل مثل تصاعد التطرف العنيف، وعدم الاستقرار السياسي، والحدود التي يسهل اختراقها، والثغرات في سلطة الدولة، والعجز في التنمية. وعلاوة على ذلك، يعمل تغير المناخ وآثاره السلبية كمحفز، حيث يؤدي إلى تفاقم المخاطر والمظالم التي تزيد من قابلية الأفراد للانضمام إلى الجماعات المسلحة. ولا يقتصر دور كل من هذه العناصر على تيسير التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تفاقم مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة داخل مختلف المناطق دون الإقليمية في القارة، ناهيك عن العواقب الإنسانية والخسائر المدمرة التي تلحق بالنسيج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

8 - ويعاني العديد من الدول الأفريقية من محدودية في القدرات والموارد تؤدي إلى ثغرات في الإبلاغ عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويجعل هذا التضارب من الصعب تقييم النطاق الكامل لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويؤثر في القدرة على صياغة سياسات متماسكة. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى مواءمة الصكوك الإقليمية مع مبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2030 التي أطلقها الاتحاد الأفريقي، وهو مشروع رائد من مشاريع خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، ويهدف إلى إنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية والعنف الجنساني والنزاعات العنيفة ومنع الإبادة الجماعية في القارة الأفريقية بحلول عام 2030. ويمكن للجهود الإقليمية الأكثر اتساقا مع هذا الإطار القاري أن تخلق نهجا أكثر توحيدا وفعالية في مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعزز المساءلة، وتحسن تبادل أفضل الممارسات والبيانات عبر القارة.

9 - وفي غرب أفريقيا، تتواصل الهجمات المستمرة على أهداف عسكرية ومدنية، لا سيما على أيدي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى الذي ينشط في منطقة ليبتاكو - غورما (بوركينا فاسو ومالي والنيجر)، التي تخضع إلى حد كبير لسيطرة جماعات متطرفة عنيفة، وجماعات مسلحة، وقطاع طرق. وإن للحالة الأمنية الهشة وخطر تمدد الإرهاب نحو البلدان الساحلية وعدم الاستقرار السياسي، لأسباب منها انتشار التغييرات غير الدستورية التي تجريها الحكومات في مالي (في عامي 2020 و 2021) وبوركينا فاسو (انقلابان في عام 2022) والنيجر (في عام 2023)، عواقب بعيدة المدى على السلام والأمن في منطقة غرب أفريقيا. وتغذي الأنشطة غير القانونية (الاتجار غير المشروع بالذهب المستخرج بالوسائل الحرفية والاتجار بالمخدرات والاتجار

بالبشـــر) الهجرات غير الشـــرعية والاختطاف والابتزاز والاســـتيلاء على الأســـلحة من خلال التجارة غير المشروعة عبر الحدود في الأسواق المنتشرة في جميع أنحاء منطقة الساحل[1]. وفي بعض الحالات، يتم تحويل وجهة الأسلحة من المخزونات الوطنية غير الخاضعة للرقابة الكافية[2]. وقد تجاوز هذا الانتشار للأســلحة والعنف المســلح منطقة الســاحل الأفريقي نحو البلدان الســاحلية في خليج غينيا، وامتد إلى بنين وكوت ديفوار وتوغو، مما أدى إلى تفاقم النزاعات القائمة بين رعاة الماشـــية الرحل ومجتمعات المزارعين المستقرة. وتواجه هذه المنطقة دون الإقليمية أيضا مشكلة انتشار جماعات أو ميليشيات الدفاع الذاتي التي تعمل في مناطق ذات ســلطة حكومية محدودة، وبعضـــها بموافقة بعض الحكومات الوطنية أو المحلية[3]، مما يخلق منطقة رمادية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة من جانب جماعات الدفاع الذاتي.

10 - وفي منطقة بحيرة تشاد، عند نقطة التقاء غرب أفريقيا ووسطها، لا تزال المنطقة التي تضم أجزاء من الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوســطى وتشــاد والنيجر ونيجيريا هي البؤرة الســاخنة للاتجار بالأســلحة والتصنيع المحلي للأسلحة الصغيرة[4]. ويفيد هذا الاتجار العديد من الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية، مما يؤجج النزاعات المســتمرة ويتيح العنف. ويؤدي ذلك إلى خلق حلقة مفرغة تزعزع اســتقرار المجتمعات المحلية من خلال تمكين الجماعات المســلحة غير الحكومية وجماعات الدفاع الذاتي المســلحة المجتمعية والجماعات الإجرامية وغيرها من الجهات الفاعلة العنيفة، مما يزيد من تقويض ســيادة القانون في المنطقة، وبالتالي يؤدي إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، الأمر الذي يقوض بدوره الجهود المبذولة لتعقب هذه الأسلحة غير المشروعة والحد منها.

11 - وفي وســط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، أدت ســهولة اختراق الحدود إلى ظهور الاتجار غير المشروع بالأسلحة على الرغم من الحظر المفروض على الاتجار بالأسلحة في بعض بلدان المنطقة (انظر S/2023/431 و S/2022/967). وتستفيد الجماعات المسلحة من غير الدول والشبكات الإجرامية، التي لها صلات بالمعادن المؤججة للنزاعات، من سهولة اختراق الحدود لتهريب الأسلحة والذخائر والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع غير المشروعة.

12 - وفي القرن الأفريقي، تأتي بعض الأسلحة المستخدمة هناك من مناطق النزاع في الشرق الأوسط (انظر S/2023/95)، مما يزيد من تأجيج النزاع في المنطقة، ويؤثر على الفئات الســكانية الضــعيفة. وشهدت الصومال أعلى مستوى من الإصابات بين الأطفال بسبب الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأســلحة الخفيفة. وشــهد البلد أيضــا أكبر عدد من حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصــنع في أوائل عام 2023، مما يشـير إلى اسـتمرار إمداد حركة الشـباب وغيرها من الجماعات المنتسـبة إلى داعش في المنطقة بالأسلحة غير المشروعة (انظر S/2023/443).

(1) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), “Trafficking in the Sahel: muzzling the illicit arms trade”, 10 June 2023.

(2) UNODC, “Firearms trafficking in the Sahel” (New York, 2022).

(3) Commission of the Economic Community of West African States “Self-defence groups as a response to crime and conflict in West Africa: learning from international experiences” (November 2023).

(4) Global Initiative Against Transnational Organized Crime, “Tri-border tangle: arms trafficking, crime and violence in the borderlands of Chad, Cameroon, and Central African Republic” (Geneva, 2024).

13 - أما في الجنوب الأفريقي، فإن معظم الأسلحة غير المشروعة التي تتاجر بها الشبكات الإجرامية هناك تغذي الجريمة المنظمة، بما في ذلك في مقاطعة كابو ديلغادو في شمال موزامبيق، التي تأثرت بالتطرف العنيف. وما فتئت الدول الأعضاء تسعى جاهدة إلى مكافحة هذه التدفقات للأسلحة غير المشروعة، بما في ذلك من خلال نهج إقليمية منسقة عن طريق آليات التعاون التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية[5].

باء - أسلحة الدمار الشامل

14 - قام المركز الإقليمي، تمشيا مع ولايته، وبما يتسق مع المقترحات التي قدمها الأمين العام في موجزه السياساتي المعنون "خطة جديدة للسلام"، بتنظيم عدد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز إزالة الأسلحة النووية، والتمسك بالقواعد المناهضة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وكفالة منع ظهور ميادين جديدة للتنافس الاستراتيجي والنزاع، وقدم الدعم لتلك الأنشطة وشارك فيها. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المركز منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أفريقيا وجميع الأنشطة التي نظمت في أفريقيا في إطار دعم مكتب شؤون نزع السلاح لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، بتمويل من الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل.

15 - وفي الفترة من 11 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023، دعم المركز الإقليمي تنظيم حلقة عمل إقليمية في لومي، ركزت على إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتنفيذها الفعال في غرب أفريقيا. وقد استقطبت حلقة العمل حوالي 65 مشاركا من دول غرب أفريقيا الـ 14 الأطراف في الاتفاقية، وهي بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وكابو فيردي وكوت ديفوار وليبريا ومالي ونيجيريا. وكان من بين الحضور الآخرين ممثلون من ألمانيا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أعضاء من مكتب المنسق المقيم في توغو ووحدة دعم قرار مجلس الأمن 1540 (2004) التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكان الهدف من حلقة العمل هو تعزيز تنفيذ الاتفاقية من خلال الدعم التشريعي وتعزيز الشفافية والمشاركة في السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، وتوجت بزيارة ميدانية إلى المعهد الوطني للصحة في توغو.

16 - وقام المركز الإقليمي بتيسير حلقة نقاش ضمن حلقة عمل في غابوروني، في الفترة من 12 إلى 14 آذار/مارس 2024، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والامتثال الوطني لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بالشراكة مع وزارة الدفاع والأمن في بوتسوانا. وقد جمعت هذه المناسبة 60 مندوبا من 10 دول في الجنوب الأفريقي إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية. وركزت حلقة العمل على بناء القدرات الإقليمية لمكافحة التهديدات البيولوجية وتعزيز الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية لنزع السلاح. ومن أبرز المشاركين في المؤتمر ممثلون من البرتغال والولايات المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، مما يؤكد على الجهود التعاونية لتحصين الأمن العالمي ضد المخاطر البيولوجية.

(5) Global Initiative Against Transnational Organized Crime, "Crime, conflict and corruption: Nampula as a smuggling hub" (April 2022).

17 - وفي الفترة من 29 إلى 30 آب/أغسطس 2023، شارك المركز الإقليمي في حلقة عمل وطنية حول اتفاقية الأسلحة البيولوجية في بنجول. وكان الهدف من حلقة العمل هو زيادة الوعي بالاتفاقية والتزاماتها وفوائدها ومساهمتها في السلم والأمن الدوليين.

18 - وفي 30 أيار/مايو و 1 حزيران/يونيه 2023 في بنجول، شارك المركز الإقليمي مشاركة فعالة في حلقة العمل الإقليمية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أفريقيا. وكان الهدف من هذه المناسبة، التي جمعت 23 دولة أفريقية عضوا في المعاهدة، هو تعميق فهم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع التركيز على تعزيز الانضمام الكامل في جميع أنحاء أفريقيا مع ضمان استفادة جميع الدول الموقعة على المعاهدة من عضويتها. وشدد المركز على الأهمية الحاسمة للمعاهدة وتكاملها مع معاهدات نزع السلاح النووي الأخرى على وجه الخصوص، ومع غيرها من الصكوك الدولية لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في أفريقيا وخارجها.

جيم - الأسلحة التقليدية

19 - بدأ المركز الإقليمي في تنفيذ أنشطة في إطار برنامج عالمي مدته ثلاث سنوات ممول من الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى دعم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة.

20 - وتحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، نظم المركز الإقليمي اجتماعين تحضيريين إقليميين في أفريقيا. وعُقد الاجتماع الأول، الذي استهدف دول غرب ووسط أفريقيا، في لومي في 29 شباط/فبراير و 1 آذار/مارس 2024. واجتمع نحو 31 ممثلا (من بينهم 7 نساء) عن اللجان الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وممثلون عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والفريق الاستشاري المعني بالألغام ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح للتداول بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة داخل بلدانهم. وحدد المشاركون التحديات الخاصة بالمنطقة، وتبادلوا التدابير المضادة الناجحة وصاغوا بشكل تعاوني التوجهات الاستراتيجية للمؤتمر. ونظم المركز الاجتماع نفسه لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في نيروبي يومي 4 و 5 آذار/مارس 2024. وقد كان هذا الاجتماع بمثابة منتدى لـ 32 ممثلا (من بينهم 10 نساء) عن اللجان الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وممثلين عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والفريق الاستشاري المعني بالألغام لتقييم التقدم المحرز وتبادل الرؤى ومعالجة التحديات الإقليمية الفريدة المرتبطة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووضع المشاركون منظورا إقليميا موحدا وصاغوا توصيات شاملة للمؤتمر.

21 - وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2023، نُظمت حلقة دراسية شبكية، وهي الأولى من سلسلة حلقات لمناقشة إدماج الاعتبارات الجنسانية في سياسات تحديد الأسلحة بعنوان "تقييم الإجراءات المراعية للمنظور الجنساني في تدابير تحديد الأسلحة الصغيرة". وتناولت الحلقة الدراسية الشبكية التطورات والتحديات التي تواجهها بلدان مثل بوروندي والكاميرون وسيراليون. وقد حضره 42 ممثلا للجان الوطنية وخبراء في مجال نزع السلاح في جميع أنحاء أفريقيا (30 في المائة منهم من النساء). وعلاوة على ذلك، في 8 آذار/مارس 2024، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، عقد المركز الإقليمي، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث

نزع السلاح، حلقة دراسية شبكية حول تعزيز التدابير المراعية للمنظور الجنساني في تحديد الأسلحة الصغيرة واستكشاف وجهات نظر المنطقة الأفريقية بشأن برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة ومعاهدة تجارة الأسلحة. وقد شارك في الحلقة الدراسية الشبكية ما مجموعه 47 ممثلا (من بينهم 15 امرأة) من اللجان الوطنية للأسلحة الصغيرة في أفريقيا وخبراء.

22 - وبالإضافة إلى ذلك، قدم المركز الإقليمي الدعم إلى الدول الأعضاء مباشرة عند الطلب. وقدم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع خطة عملها الوطنية الجديدة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى هامش حلقة العمل الوطنية بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية في غامبيا وبناء على طلب رسمي، عقد المركز جلسة عمل مع وزير الداخلية في غامبيا والأمين الدائم للجنة الوطنية المنشأة حديثا المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غامبيا. وقد كان الاجتماع فرصة لمناقشة احتياجات السلطات الغامبية وتوقعاتها من أجل تقديم الدعم المحدد الأهداف.

23 - وفي الفترة من 12 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2023، شارك المركز الإقليمي في حلقة عمل نظمها مكتب مكافحة الإرهاب في نيروبي. وقد ركزت هذه المناسبة، وهي جزء من مشروع أكبر يهدف إلى القضاء على إمدادات الأسلحة للإرهابيين في أفريقيا، على مكافحة استخدام الإرهابيين للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وشمل المشاركون مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وهدفت حلقة العمل إلى رفع مستوى الوعي وبناء القدرات فيما يتعلق بالتهديدات والمخاطر التي تشكلها هذه الأسلحة مع مناقشة الأطر القانونية والقواعد والمعايير والممارسات الجيدة الدولية والإقليمية والوطنية. وكجزء من الجهود المبذولة لدعم المبادئ التوجيهية التقنية بشأن تيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن 2370 (2017)، عقد المركز عدة جلسات حول الأطر المعيارية العالمية والإقليمية والاستراتيجيات العملية لإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مستفيدا من مشاريعه الناجحة في جميع أنحاء أفريقيا.

24 - وحضر المركز الإقليمي في الفترة من 27 إلى 29 شباط/فبراير 2024، في الرباط، حلقة العمل الإقليمية لمنطقة الساحل حول مكافحة استخدام الإرهابيين للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكان الهدف من حلقة العمل التي نظمها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتب مكافحة الإرهاب بدعم مالي من الاتحاد الروسي هو دعم بلدان منطقة الساحل من أجل تحسين تقييم ومواجهة التهديد الذي يشكله استخدام الإرهابيين للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومنظومات الطائرات المسيرة بدون طيار والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وضمت ورشة العمل 40 مسؤولا رفيع المستوى من بوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال والمغرب والنيجر ونيجيريا، بالإضافة إلى ممثلين عن 12 منظمة دولية وإقليمية مسؤولة عن مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون وتحديد الأسلحة والاستخبارات. وساهم المركز من خلال تبادل الخبرات بشأن التدابير الأولية بما في ذلك اللوائح التنظيمية ومراقبة التصنيع وضوابط النقل والإدارة الأمنية للمخزونات الوطنية.

25 - وفي الفترة من 5 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقد المركز الإقليمي، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، حلقة دراسية في لومي بهدف تعزيز إدارة الأسلحة التقليدية دعما لجهود الدول في منع التطرف العنيف في غرب أفريقيا. وجمعت الحلقة الدراسية 60 مشاركا، من بينهم 11 امرأة، من 15 دولة مختلفة في غرب أفريقيا، يمثلون حكومات ومنظمات إقليمية والمجتمع المدني، وقدمت الحلقة الدراسية منصة واسعة لتبادل المعرفة والتصدي للتحديات ومناقشة النهج

المبتكرة. وقد تم تدوين التوصيات في وثيقة رسمية، أقرها المركز ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وسويسرا، وكانت تهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف السلام والأمن في غرب أفريقيا في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام 2030.

26 - وفي الفترة من 4 إلى 8 آذار/مارس 2024، أجرى المركز الإقليمي في لومي سلسلة مؤلفة من أربع دورات تدريبية، تضمنت ثلاث وحدات تدريبية متخصصة لدعم وزارة الأمن، تهدف إلى تدريب المدربين على القانون والنظام في سياق الانتخابات ضمن فرقة العمل الخاصة بأمن الانتخابات قبل الانتخابات التشريعية والإقليمية المقبلة في توغو. واستهدفت الدورات الخاصة بتدريب المدربين 200 من مدربي الشرطة والدرك، مع التركيز على الاستخدام المسؤول للقوة والإدارة الفعالة للأسلحة النارية والتعامل السليم مع الأسلحة، مع التأكيد على الامتثال للمعايير الدولية لتحديد الأسلحة. ولعبت هذه الدورات دورا حاسما في إعداد القوات للحفاظ على النظام العام خلال فترة الانتخابات.

27 - وشارك المركز الإقليمي في استضافة حلقتي عمل إقليميتين في لومي لزيادة الوعي ودعم البلدان في تنفيذ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وركزت حلقة العمل الأولى التي عُقدت يومي 30 و 31 كانون الثاني/يناير 2024 على تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وحضرها أكثر من 30 مشاركا (من بينهم 5 نساء) يمثلون الحكومات الوطنية وقوات الدفاع والأمن، بالإضافة إلى مندوبين من الوزارات والمنظمات غير الحكومية. أما حلقة العمل الثانية التي عُقدت يومي 1 و 2 شباط/فبراير 2024، فقد تمحورت حول إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، وكان الهدف الأساسي منها تشجيع الدول على اعتماد الاتفاقية وتنفيذها، وذلك بغية حظر أو تقييد استعمال أنواع معينة من الأسلحة يرتأى أنها تسبب معاناة لا داعي لها أو لا مبرر لها للمقاتلين أو تؤثر على المدنيين دون تمييز، وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وقد حضرها أكثر من 30 ممثلا (من بينهم 5 نساء) من دول أفريقية، بما في ذلك مسؤولون عسكريون ووزارات دفاع ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية.

28 - ونظم المركز الإقليمي حلقة عمل إقليمية بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة ومراقبتها عبر الحدود في حوض بحيرة تشاد يومي 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر 2023 في لومي. وجمعت هذه المناسبة 20 مشاركا (من بينهم 6 نساء) يمثلون بنن وتشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، بالإضافة إلى منظمات إقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتبادل خبراء من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الدراسات الأمنية، ومختبر التحليل الإقليمي والخبرة الاجتماعية، والفريق الاستشاري المعني بإدارة الذخيرة، وفرع الأسلحة التقليدية التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، تجاربهم والدروس المستفادة المستخلصة مع المشاركين.

29 - وفي 8 و 9 حزيران/يونيه 2024، قدم المركز الإقليمي الدعم إلى المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتنظيم حلقته الدراسية الإقليمية لشرق أفريقيا بالتعاون مع برلمان أوغندا. وأوجز المركز التحديات والفرص في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة في أفريقيا، واقترح آليات لتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، وقدم المشورة بشأن الإجراءات الفعالة الممكنة التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها لدعم تحديد الأسلحة.

دال - العلوم والتكنولوجيا

30 - واصل المركز الإقليمي تعزيز المناقشات والحوار فيما بين دول المنطقة بشأن أثر النهوض بالعلوم والتكنولوجيا على نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وفي الفترة من 5 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، شارك المركز في الفريق العامل في منطقة غرب أفريقيا التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في بنجول. وقد جمع هذا الاجتماع، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كبار المسؤولين من دول غرب أفريقيا والساحل، بما في ذلك تشاد والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، بالإضافة إلى ألمانيا وتركيا والمملكة العربية السعودية. وتركزت المناقشات على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنظومات الطائرات المسيرة بدون طيار والذخائر المرتبطة بها واستخدامها من جانب الجماعات الإرهابية. وساهم الاجتماع في التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الأطر التشريعية، وتعزيز أمن الحدود، وتحسين التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات لتعطيل الشبكات الإرهابية وحماية الاستقرار الإقليمي. وركزت مساهمة المركز على الأنماط الناشئة في استخدام الأسلحة والتكنولوجيات المذكورة أعلاه من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، بما في ذلك الجماعات المتطرفة العنيفة في منطقة الساحل، وسبل التصدي لهذا الاستخدام.

هاء - تعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح

31 - كثف المركز الإقليمي جهوده الرامية إلى إقامة شراكات وتعاون أقوى مع الشركاء الخارجيين للنهوض بمسائل نزع السلاح، مع العمل مع أصحاب المصلحة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ومن خلال الاجتماعات الاستراتيجية والمشاريع التعاونية وبرامج بناء القدرات، جمعت المبادرات بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية. وكان الهدف من هذه المشاركة هو استكشاف الصلة بين تحديد الأسلحة وعدم الانتشار من جهة، والمسائل الأخرى ذات الصلة، مثل الإرهاب ومنع التطرف العنيف والتنمية المستدامة، من جهة أخرى. وخلال هذه الأنشطة، أكد المركز على أهمية مواءمة الصكوك الإقليمية مع الأطر العالمية والقارية، وأهمية التواصل الفعال لتضخيم أثر هذه الجهود.

32 - وفي أعقاب الاجتماع الذي عُقد في 18 أيار/مايو 2023 بين مفوض الشؤون السياسية والسلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، بانكولي أديوي، والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، أطلق المركز الإقليمي والاتحاد الأفريقي مصفوفة تعاون في آب/أغسطس 2023 لتعزيز التعاون في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في جميع أنحاء أفريقيا. وتمت الموافقة على المصفوفة النهائية في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتهدف المصفوفة إلى التصدي لتحديات السلام والأمن في القارة من خلال تعزيز التعاون في مجال السياسات، وتمكين صانعي السياسات في مجال نزع السلاح، ودعم البحوث، والحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والتخفيف من المخاطر التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات الناشئة. ويعمل المركز مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على تطوير الجزء البرنامجي من مصفوفة التعاون.

33 - وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في مقر بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، قدم المركز الإقليمي إحاطة لممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الأعضاء في المجموعة الأفريقية بشأن حالة الحد من التسلح وعدم الانتشار ونزع السلاح في أفريقيا، وكذلك بشأن أنشطة المركز في دعم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية الأفريقية. وأعقب جلسة الإحاطة تبادل مثمر للأفكار بشأن سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين المركز والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بهدف تحسين أثر مبادرات نزع السلاح في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، سعى المركز إلى الحصول على تعليقات ومدخلات من ممثلي الاتحاد الأفريقي حول أنشطته واستكشاف فرص المزيد من الدعم والتعاون في تنفيذ ولايته.

34 - وقام المركز الإقليمي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وحكومة موزامبيق، بوضع تصور وتمويل وتنظيم الإطلاق القاري لشهر العفو الأفريقي لعام 2023، الذي جرى يومي 11 و 12 أيلول/سبتمبر في مابوتو. وكان من بين المشاركين الرئيسيين رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تشرشل إيوومبوي - مونونو؛ والممثل السامي لمبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، محمد بن شمباس؛ ووزيرة الخارجية والتعاون في موزامبيق، فيرونيكا ناتانييل ماكامو دليوفو؛ والمبعوث الشخصي للأمين العام إلى موزامبيق، ميركو مانزوني؛ والمنسقة المقيمة، كاثرين سوزي. واغتنم المركز الفرصة لإشراك مكتب المبعوث الشخصي للأمين العام إلى موزامبيق والمنسقة المقيمة وعرض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الناجحة التي تدعمها الأمم المتحدة في موزامبيق.

35 - وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، استضافت جامعة لومي ندوة بعنوان "مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وخليج غينيا" بدعم من المركز الإقليمي. وجمعت هذه المناسبة نحو 30 مشاركا من بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغانا ومالي والنيجر ونيجيريا، بما في ذلك ممثلون عن منظمات المجتمع المدني مثل شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام والمركز المعني بالمدنيين في حالات النزاع، وأكاديميون ومسؤولون حكوميون من المجلس الوطني ووزارة التعليم، وأعضاء في السلك الدبلوماسي في توغو، وفريق الأمم المتحدة القطري في توغو. وركزت المناقشات على التحديات المتزايدة المترتبة على التطرف العنيف والإرهاب في منطقة الساحل وخليج غينيا، وتقييم السياسات والاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، والدور الذي يمكن أن تلعبه الأوساط الأكاديمية الأفريقية في دعم جهود تحديد الأسلحة ومكافحة الإرهاب من خلال البحوث التشغيلية.

36 - وشارك المركز الإقليمي في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، في داكار، في الاجتماع التنسيقي السنوي لـ 15 لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي استضافته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد تناول هذا الاجتماع المسائل الحرجة المتمثلة في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وعنف الشباب المسلح وتصاعد التطرف العنيف في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

37 - وبمناسبة اليوم الدولي للسلام في 21 أيلول/سبتمبر 2023، نظم المركز الإقليمي مناقشة تحاورية مع طلاب السنة النهائية في ثانوية كور لوميير في لومي حول أهمية تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح في أفريقيا والدور الاستباقي الذي يمكن أن يؤديه المواطنون في المساعدة على الحد من الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أقام المركز فعالية توعية حول السلام ونزع السلاح في ثاني أكبر سوق في لومي احتفالا بيوم الأمم المتحدة بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

38 - وفي 10 نيسان/أبريل 2024، وفي أعقاب بعثة استطلاعية في غانا شارك فيها المركز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب المنسق المقيم واللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غانا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، أطلق الشركاء المشروع الخاص بغانا في إطار صندوق كيان إنقاذ الأرواح، وهو مشروع عالمي لمكتب شؤون نزع السلاح وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخصص منحا لتحفيز اتباع نهج أكثر شمولا للحد من الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويركز المشروع على إجراء تقييم أساسي للأسلحة النارية في غانا، والمساعدة في وضع إطار قانوني محدّث يفضي إلى تحديد الأسلحة امتثالا لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، وتنظيم دورات تدريبية لتحسين مراقبة الحدود لكشف واعتراض الأسلحة والذخائر والمتفجرات غير المشروعة، وتنظيم حملات توعية مجتمعية لردع تغلغل المتطرفين العنيفين، وتعزيز التماسك الاجتماعي مع ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل كبير في جميع أنشطة المشروع.

39 - وقد استخدم المركز الإقليمي بنشاط مختلف القنوات الإعلامية الرقمية والتقليدية لتعزيز تواصله وإبقاء أصحاب المصلحة على علم بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الإقليمي. وواصل الاستفادة من منابر وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات والأخبار بانتظام.

40 - كما حرص المركز الإقليمي على أن تحظى أنشطته، بما في ذلك حلقات العمل والحلقات الدراسية، بتغطية وسائط الإعلام المحلية والدولية بدءا من المصادر الصحفية المطبوعة ووصولا إلى شبكات التلفزيون والإذاعة من أجل زيادة ظهورها للجمهور وتعزيز التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح بشكل فعال. ويسعى المركز، من خلال إشراك مختلف الشركاء، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، إلى تعزيز بيئة تعاونية وتوسيع نطاق تأثيره في تعزيز مبادرات نزع السلاح على الصعيد العالمي. ومن خلال هذه الجهود للتواصل الاستراتيجي، لا يكتفي المركز بنشر المعلومات الهامة فحسب، بل يعزز أيضا تفاعل المشاركين عبر منابر مختلفة.

واو - الأنشطة المقبلة

41 - في العام المقبل، سيواصل المركز الإقليمي جهوده الرامية إلى دعم الدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأفريقية في تنفيذ أنشطة نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، بما في ذلك في إطار الخطة الجديدة للسلام، التي يشجع بموجبها إدماج نزع السلاح في أطر الأمن العالمي والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. ويخطط المركز لتحسين هذه الجهود من خلال حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات، واستشارات الخبراء، والحلقات الدراسية الشبكية، والشراكات الاستراتيجية، والمشاريع المحددة الأهداف. والهدف من ذلك هو تعميق الوعي بنزع السلاح وتعزيز القدرة على تنفيذ سياسات فعالة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة الصغيرة وعدم الانتشار مع تعزيز التنمية المستدامة والنهوض بخطة السلام والأمن الأوسع نطاقا في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك الحد من التطرف العنيف.

42 - ويخطط المركز لمواصلة أنشطته في إطار المشروع الذي يدعم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، مع التركيز على إدماج تحديد الأسلحة الصغيرة في الجهود الأوسع نطاقا في مجالات المساواة بين الجنسين والتنمية والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري المركز تقييمات باستخدام موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة في بلدين لتقييم تطبيق المبادئ التوجيهية للموجز.

43 - وبالنسبة للسنة المقبلة، يقوم المركز الإقليمي بتنفيذ مشروع، بتمويل من مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، بشأن بناء قدرات مكاتب المنسقين المقيمين على إدماج تحديد الأسلحة في التحليلات القطرية المشتركة وعمليات إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة.

44 - وبالإضافة إلى ذلك، وكمتابعة للحلقة الدراسية بشأن منع التطرف العنيف، سيطلق المركز الإقليمي، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، مبادرة بحثية تهدف إلى فهم إدماج إدارة الأسلحة والذخائر التقليدية في منع التطرف العنيف في غرب أفريقيا. وسيشمل المشروع إجراء بحوث ميدانية واسعة النطاق وجمع البيانات، بهدف توليد رؤى ومبادئ توجيهية قابلة للتنفيذ من أجل تحسين إدماج إدارة الأسلحة والذخائر التقليدية في استراتيجيات منع التطرف العنيف. ويشمل التعاون العديد من أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات المحلية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

45 - وينظم المركز الإقليمي العديد من أنشطة التواصل والتوعية من أجل تنفيذ الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر 2023. وتهدف هذه المبادرات، التي تمولها ألمانيا لعام 2024، إلى ترجمة الالتزامات العالمية إلى استراتيجيات دون إقليمية قابلة للتنفيذ. ويهدف المشروع إلى تحديد الأولويات الإقليمية في غرب ووسط أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وتحديد الثغرات والفرص المتاحة ضمن الآليات والأطر والممارسات دون الإقليمية القائمة فيما يتعلق بإدارة الذخيرة التقليدية. وسيتم تنظيم اجتماعين إقليميين مدة كل منهما يومان - أحدهما في لومي والآخر في غابوروني - للجمع بين ممثلين من السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية من أجل الترويج للإطار العالمي واستكشاف سبل تعزيز الالتزامات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

رابعا - الحالة المالية وملاك الموظفين والإدارة

ألف - الحالة المالية

46 - أُنشئ المركز الإقليمي عملا بقرار الجمعية العامة 151/40 زاي على أساس الموارد والتبرعات الموجودة. وفي عام 2023، تلقى الصندوق الاستئماني للمركز تبرعات بقيمة 528 168 دولارا. وترد في مرفق هذا التقرير معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني لعام 2023.

47 - ويعرب الأمين العام عن تقديره لحكومة توغو لما تقدمه من دعم ومساهمة مالية للمركز الإقليمي منذ فترة طويلة. ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدول الأعضاء التي قدمت مساهمات مالية وعينية إلى المركز، وهي إيطاليا وسويسرا.

48 - ويواصل الأمين العام تشجيع جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك دول المنطقة الأفريقية، على تقديم مساهمات مالية وعينية إلى المركز الإقليمي لمواصلة تعزيز تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، والسلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

باء - ملاك الموظفين والإدارة

49 - تمول الميزانية العادية للأمم المتحدة وظيفة كبير موظفي الشؤون السياسية/مدير المركز (ف-5)، ووظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-3)، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (خ ع-7 و خ ع-6 من الرتبة المحلية). وتمول تكاليف موظفي المشاريع من التبرعات. ويشجع الأمين العام أيضا الدول الأعضاء على دعم المركز الإقليمي بتزويده بموظفين دون مقابل.

خامسا - خاتمة

50 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع المركز الإقليمي بولايته من خلال تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في أفريقيا، بناء على طلبها، في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وبشكل أعم، تعزيز السلام والأمن والاستقرار. وقد عمل المركز بنشاط على تعزيز وتيسير الحوار بين الدول الأعضاء ووفر منابر لإشراك أصوات متنوعة مثل أصوات النساء والشباب ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

51 - وعزز المركز الإقليمي التآزر والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والعديد من المنظمات الإقليمية الأفريقية وكيانات الأمم المتحدة للنهوض بنزع السلاح وتحديد الأسلحة والسلام والأمن باتباع نهج محوره الإنسان، وفقا للولاية المنوطة به من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك في سياق تعزيز تنفيذ قرار الجمعية العامة 45/76 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يسعى إلى اتخاذ تدابير محددة لتعزيز مشاركة وتمكين الشباب بصورة هادفة وشاملة في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

52 - وسيواصل المركز الإقليمي دعم الدول الأعضاء في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة من خلال تقديم المساعدة في مجال السياسات وبناء القدرات التقنية والقانونية، فضلا عن المساعدة البرنامجية، وتيسير الحوار والمشاورات على الصعيدين الإقليمي والوطني، ودعم صياغة خطط العمل الوطنية والتوعية بالصكوك الدولية والقضايا الشاملة، بما في ذلك تعميم المنظور الجنساني والصلة بين نزع السلاح والتنمية.

53 - ويدعو الأمين العام الجهات القادرة على تقديم تبرعات إلى المركز الإقليمي أن تفعل ذلك لكي يواصل المركز أنشطته ويزيد تطويرها لتلبية الطلبات المستمرة الواردة من الدول الأعضاء في المنطقة للحصول على المساعدة والتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع الأمين العام الدول على مواصلة الاستفادة الكاملة من خبرات المركز وتجاربه في جهودها المشتركة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة.

المرفق

حالة الصندوق الاستئماني لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لعام 2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفائض المتراكم، 1 كانون الثاني/يناير 2023	**402 416**
الإيرادات	
التبرعات[أ]	168 528
الإيرادات الأخرى[ب]	3 317
إيرادات الاستثمار[ج]	17 394
مجموع الإيرادات	**189 239**
مخصوما منه: **المصروفات والمبالغ المردودة**	
مصروفات التشغيل	326 248
المبالغ المردودة[د]	13 429
مجموع المصروفات والمبالغ المردودة	**339 677**
الفائض/العجز لعام 2023	(150 438)
الفائض/العجز المتراكم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**251 978**

(أ) تتألف من تبرعات على النحو التالي: 502 31 دولارا من حكومة توغو؛ و 026 137 دولارا من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

(ب) مكاسب صرف العملات.

(ج) الفائدة المكتسبة.

(د) مبلغ مردود إلى حكومة أستراليا.